

The Determinants of Female Unemployment and Participation in the Jordanian Labor Market 1970-2017

Mays Hussein Momani, Abdel-Baset Athamneh 

Department of Economics, Faculty of Business, Yarmouk University, Jordan, abedabaset@hotmail.com

Received: 12/11/2019

Revised: 6/1/2019

Accepted: 8/7/2021

Published: 1/1/2023

Citation: Momani, M. H. ., & Athamneh, A.-B. . (2023). The Determinants of Female Unemployment and Participation in the Jordanian Labor Market 1970-2017. *Jordan Journal of Economic Sciences*, 10(1), 54–65. <https://doi.org/10.35516/jjes.v10i1.846>

Abstract

Objectives: This study aims to investigate the determinants of female unemployment rates and female economic participation rates in the Jordanian labor market during the period 1970-2017.

Methods: To achieve the objectives of this study, both descriptive analysis and econometric methods were adopted to investigate the determinants of economic participation and unemployment for females, where the Auto Regressive Distribution Lag Model (ARDL) was used.

Results: The study finds that female unemployment rates were positively affected by both real GDP and the numbers of the female labor force. It also found that female economic participation rates were positively affected by the average annual income and numbers of the female labor force, but they were negatively affected by the volume of foreign direct investment. The study concludes that there are many determinants affecting female participation rates in the Jordanian labor market, most notably the occupational, sectoral, educational, and demographic factors.

Conclusions: The study recommends taking all possible means to stimulate economic growth, and thus create new job opportunities in the national economy. It also recommends linking the incentives and exemptions granted to foreign investment to the employment of Jordanians, especially females.

Keywords: Economic participation, Unemployment rates, Labor force, Jordanian labor market, ARDL.

محددات البطالة والمشاركة الاقتصادية للإناث في سوق العمل الأردنية 1970-2017

ميس حسين المومني، عبد الباسط عبد الله عثمانة
قسم الاقتصاد، كلية الأعمال، جامعة اليرموك

ملخص

الأهداف: هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء محددات معدلات البطالة والمشاركة الاقتصادية للإناث في سوق العمل الأردنية وذلك خلال الفترة الزمنية 1970-2017.

المنهجية: لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام كلا المنهجين التحليل الوصفي والتحليل القياسي لاستقصاء محددات المشاركة الاقتصادية والبطالة للإناث، إذ تم استخدام طريقة الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL).

النتائج: كما توصلت الدراسة إلى أن معدلات البطالة للإناث تأثرت إيجابيا بكل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وأعداد القوى العاملة للإناث. وتوصلت كذلك إلى وجود أثر إيجابي لمتوسط الدخل السنوي وأعداد القوى العاملة من الإناث على معدلات المشاركة الاقتصادية للإناث، في حين كان أثر حجم الاستثمار الأجنبي المباشر سلبيا على تلك المعدلات. وانتهت الدراسة إلى وجود العديد من المحددات المؤثرة على معدلات مشاركة الإناث في سوق العمل الأردنية؛ أبرزها: العامل المبي والقطاعي، والعامل التعليمي، والعامل الديموغرافي.

الخلاصة: أوصت الدراسة باتخاذ كافة السبل الكفيلة بتحفيز النمو الاقتصادي، وبالتالي خلق فرص عمل جديدة في الاقتصاد الوطني. وكذلك ضرورة ربط حجم الحوافز والاعفاءات الممنوحة للاستثمار الأجنبي بمدى استخدامه للأردنيين وخاصة الإناث.

الكلمات الدالة: المشاركة الاقتصادية، معدلات البطالة، القوى العاملة، سوق العمل الأردنية، طريقة الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة.



© 2023 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license <https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/>

1. مقدمة

تُعدّ مشكلة البطالة من أبرز المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها دول العالم، ولو بنسب متفاوتة (محمد، 2002)، ونظراً لأهمية التوصل إلى حلول لهذه المشكلة فمن الضروري دراسة أبعادها وفهمها بشكل منهجي وعلمي مدروس، إذ تشير البطالة إلى تعطل جزء من القوى العاملة في الاقتصاد الوطني وبالتالي انخفاض معدلات الإنتاج فيه، كما أنّ للبطالة آثاراً سلبية على كفاءة الإنتاج والتوزيع في الاقتصاد، إضافة لارتباطها بأبعاد ومشاكل اجتماعية كال فقر، والاستثناء الاجتماعي، وارتفاع نسبة الجريمة في المجتمع. ومن خلال النظر إلى معدلات البطالة في الاقتصاد الأردني فإنّ هذه النسبة تتجه للزيادة، إذ ارتفعت معدلات البطالة من 13.1% في عام 2015 إلى 15.3% في عام 2016 (دائرة الإحصاءات العامة، 2017).

وتتركز مشكلة البطالة في المجتمعات الأقل نمواً، وبشكل خاص عند الإناث وهذا يعني وجود اختلال في هيكل سوق العمل، وعدم تكافؤ في توزيع الفرص بين أفراد المجتمع. وبالرغم من ارتفاع المستوى التعليمي للإناث واستعدادهنّ للعمل وبحثهنّ الجاد عنه، إلا أنّ معدلات البطالة عند الإناث مرتفعة بالمقارنة مع معدلات البطالة للذكور في معظم دول العالم، فمثلاً بلغ معدل البطالة عند الإناث في الأردن في عام 2016 (24.8%) وللذكور (13.3%) (دائرة الإحصاءات العامة، 2017).

ويسعى الأردن من خلال رؤية 2025 إلى ضمان إتاحة الفرص للجميع، إذ هدفت هذه الرؤية إلى زيادة معدلات المشاركة الاقتصادية للإناث في سوق العمل الأردنية، بحيث يصل المعدل إلى حوالي 15-27% خلال العقد القادم، مما يجعل معدلات المشاركة الاقتصادية للإناث تقترب من متوسط معدلاتها في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتؤكد الرؤية على أنّ زيادة مشاركة الإناث في الاقتصاد تسهم في تعزيز الإزدهار والنمو الاقتصادي، وتحسّن الرفاه الاقتصادي للأسر. وجاءت الخطة الاستراتيجية لتمكين المرأة في الأردن (2013-2017)، للتأكيد على ضرورة رفع معدلات المشاركة الاقتصادية للإناث، والعمل على تعزيز طاقات المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي وإدماجها في الاقتصاد، والعمل على تمكين المرأة في الريف والبادية.

وعلى الرغم من ذلك فإن معدلات مشاركة الإناث في سوق العمل الأردنية لا تزال منخفضة وتنمو بشكل بطيء، إذ بلغت معدلات المشاركة الاقتصادية الخام للإناث في عام 2006 (7.5%) مقابل 40% للذكور، في حين بلغت معدلات المشاركة الاقتصادية المنقّحة للإناث 13.2% وللذكور 58.7% وذلك لنفس العام. وفي عام 2016 بلغت معدلات المشاركة الاقتصادية الخام للإناث 9% وللذكور 39.4%. بينما كانت معدلات المشاركة الاقتصادية المنقّحة للإناث 13.2% وللذكور 58.7% في ذات العام (دائرة الإحصاءات العامة، 2017)، ما يشير إلى أنّ معدلات المشاركة الاقتصادية للإناث لم ترتفع بشكل ملحوظ خلال العقد الأخير، وبشكل يؤكد على وجود فجوة في معدلات المشاركة الاقتصادية بين الذكور والإناث في سوق العمل الأردنية.

لذا تأتي هذه الدراسة لتتبع تطور نسبة مشاركة الإناث في سوق العمل الأردنية، وقياس محدثاتها جنباً إلى جنب مع قياس محدثات البطالة لدى الإناث، وبالتالي اقتراح سبل تعزيز تشغيل الإناث ومشاركتهن في النشاط الاقتصادي.

2. أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من تركيزها على رأس المال البشري في الاقتصاد الوطني، إذ ركزت خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن على الاستثمار في رأس المال البشري، وقد بدا ذلك واضحاً أيضاً في الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة، وفي رؤية الأردن 2025، التي أكدت جميعها على ضرورة إزالة الفروق بين الذكور والإناث في الاستثمار بالتمكين الاقتصادي والاجتماعي في الولوج إلى سوق العمل. وتكمن أهمية هذه الدراسة في استعراض وتحليل العوامل المحددة لمعدلات مشاركة الإناث في سوق العمل الأردنية، وكذلك استقصاء محدثات بطالة الإناث، ومحاولة الربط فيما بينها في الاقتصاد الأردني ولفترة طويلة نسبياً 1970-2017. ومن جانب آخر تسهم الدراسة في إرشاد صانعي القرار في اتخاذ القرار المناسب، وكذلك تشكل تراكماً علمياً إضافياً ليكون في متناول الباحثين في موضوعها.

3. مشكلة الدراسة

تعد عملية إشراك الإناث في سوق العمل من أهم الوسائل للوصول للاستغلال الأمثل للموارد البشرية، حيث تواجه الإناث في سوق العمل الأردنية على وجه الخصوص تحديات اقتصادية واجتماعية وثقافية تعمل على تقليل احتمالية حصولهن على فرص تشغيل متكافئة مع الذكور، ورغم تمتع الإناث المتعطلات في الأردن بمستوى عالٍ من التعليم، ما يمثل فرصاً ضائعة وكسب فائتاً على الاقتصاد الوطني. ويخفض بالتالي من معدلات الإنتاج الكلي والنمو الاقتصادي. وحيث أنّ نسب المشاركة الاقتصادية للإناث منخفضة مقارنة مع الذكور، بالتزامن مع معدلات بطالة مرتفعة لديهن، ما يشير إلى وجود تحدٍ اقتصادي يتطلب إجراء دراسة لمعرفة أسبابه وتداعياته. وبالتالي فإن مشكلة الدراسة تتلخص في الإجابة على تساؤلين مهمين اثنين: الأول: ما العوامل المؤثرة في معدلات المشاركة الاقتصادية للإناث في سوق العمل الأردنية، والثاني: ما محدثات معدلات البطالة للإناث في سوق العمل الأردنية، وذلك خلال الفترة الزمنية 1970-2017.

4. الإطار النظري للبطالة والمشاركة الاقتصادية

1.4 البطالة:

تشير البطالة إلى الشخص ضمن سن العمل القادر على العمل والمؤهّل له والباحث عنه بشكل جدي، ولم يجده خلال فترة زمنية محددة (Baah-Boateng, 2013). أما معدل البطالة فهو نسبة الأفراد المتعطلين عن العمل من إجمالي الأفراد النشيطين اقتصادياً، إذ أنّ الأفراد النشيطين اقتصادياً هم مجموع الأفراد العاملين والمتعطلين من الذين أعمارهم أكثر من 15 عاماً وضمن سنّ العمل (دائرة الإحصاءات العامة، 2011).

وتعتبر البطالة بأسبابها وتبعاتها من المتغيرات الاقتصادية الكلية التي لاقت جدلاً واسعاً بين المدارس الاقتصادية؛ إذ يعتقد الكلاسيكيون (Classics) أنّ الاقتصاد يميل دائماً إلى حالة التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج، وذلك من خلال مرونة الأسعار والأجور وسيادة المنافسة التامة، وبذلك فإنّ البطالة هي حالة مؤقتة يتم التخلص منها من خلال سد الفجوة بين الأجور الحقيقية والإسمية من خلال زيادة الأجور (Edwards, 1959) في حين يرى الكييزيون (Keynesians) أنّ البطالة يمكن أن تتواجد في حالة التوازن، وأنّ الأسعار والأجور في سوق العمل ليست مرنة، وهو ما يتعارض وفرضية تلقائية التوازن في الاقتصاد، ويسوغ لتدخل الحكومة من خلال السياسة المالية التوسعية لتخفيض معدلات البطالة (Edwards, 1959). أما النقديون (Monetarists)؛ فيرى فريدمان (Friedman) أنّ رصيد النقود يؤثر على الأسعار والأجور الحقيقية، وعلى الناتج والتوظيف، وأنّ معدلات الناتج والتوظيف تعود لمعدلاتها الطبيعية في المدى الطويل، إذ أنّ هذه المعدلات تتأثر بالتكنولوجيا، والعمل، ورأس المال (Luckett, 1976). في حين أقرّ فيليبس (Phillips) العلاقة العكسية بين معدلات البطالة والتضخم، وأنّ الاقتصاد قد يصل إلى التشغيل الكامل في المدى القصير من خلال زيادة الأسعار أو الأجور، ذلك أنّ زيادة معدلات التضخم تُخفض من معدلات البطالة (Dornbusch at el., 1989). وفسر أوكون (Okun) العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي (ممثلاً بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي)، حيث إنّ زيادة الطلب الكلي في الاقتصاد بسبب ارتفاع الإنفاق الحكومي يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وإلى انخفاض معدلات البطالة (Knotek, 2007).

2.4 المشاركة الاقتصادية:

يشير معدل المشاركة الاقتصادية الخام إلى إجمالي عدد الأفراد النشيطين اقتصادياً إلى إجمالي عدد السكان الكلي، أما معدل المشاركة الاقتصادية المنقح فيشير إلى عدد الأفراد النشيطين اقتصادياً إلى إجمالي عدد الأشخاص من الذين أعمارهم 15 عاماً وأكثر ضمن سن العمل، (Juhn & Potter, 2006). وبالنسبة لمحددات مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي، فتشير النظرية الاقتصادية إلى المحددات التي تؤثر في مشاركة الإناث في سوق العمل، مثل: نسبة الإناث العاملات من إجمالي القوى العاملة (Tansel, 2002)، وعرض العمل وزيادة فرص العمل في الاقتصاد، ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والهيكل القطاعي في الاقتصاد (Mankiw, 2009). حيث يزداد الطلب على عنصر العمل بالنسبة للإناث عندما يشهد الاقتصاد معدلات نمو مرتفعة، أو عند ارتفاع مستوى الأجر الكلي، أو حدوث زيادة في حجم الاستثمار وخاصة الاستثمار الأجنبي، ممّا يعمل على ارتفاع معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة. أما في حالة الانكماش الاقتصادي، فتتخفّض هذه المعدلات (Mujahid, 2013)، (Veen and Evers, 1984).

أما على مستوى الاقتصاد الجزئي؛ فإنّ مستوى التصنيع ونوعه، ونوع الإنتاج وتكلفة عناصر الإنتاج من أسعار وأجور وأسعار فائدة، تؤثر في عرض العمل (Mankiw, 2008)، وبحسب نظرية بيكر (Becker) فإنّ تحرير التجارة يؤدي إلى رفع تكلفة التمييز في فرص العمل وإلى إعادة توزيع عناصر الإنتاج، ويعمل على زيادة فرص العمل للإناث في الاقتصاد (Mujahid, 2013).

5. الدراسات السابقة:

كانت محددات تعطلّ الإناث أو مشاركتهم في القوى العاملة محل دراسة وتحليل كثير من الدراسات؛ فقد هدفت دراسة (الطلافة، 1993) إلى استقصاء العلاقة بين عرض العمل والمشاركة الاقتصادية في الاقتصاد الأردني، وتوصلت إلى عدم وجود أثر لكل من العامل المحبط (Discouraged Worker Effect) وعرض العمل، على مشاركة المرأة في الاقتصاد الأردني، وإلى أنّ للأجر الحقيقي أثراً إيجابياً على كل من عرض العمل ومعدل المشاركة الاقتصادية، وكذلك إلى وجود أثر إيجابي للأجور على عرض العمل وذلك على المستوى القطاعي. وهدفت دراسة (الطراونة، 1999)، إلى معرفة دور المرأة ومحددات معدل مشاركتها في القوى العاملة في الاقتصاد الأردني لعينة عشوائية مكونة من 900 امرأة في شمال المملكة. توصلت الدراسة إلى أنّ نسبة مشاركة المرأة متدنية بالمقارنة مع الرجل، كما توصلت إلى أنّ تلك المشاركة أكبر في قطاعات الخدمات والإدارة العامة، أما العوامل الرئيسية التي تؤثر في عمل المرأة بحسب نتائج الدراسة؛ فكانت المستوى التعليمي، والحالة الاجتماعية.

كما أجرى (Jaumotte, 2003) دراسة هدفت إلى معرفة محددات مشاركة المرأة في القوى العاملة في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وتضمنت الدراسة 17 بلداً وذلك خلال الفترة (1985-1999)، إذ بينت نتائج الدراسة أنّ المعاملات الضريبية الأكثر حياداً والتي تشجع على تقاسم العمل في السوق بين الزوجين تعمل على زيادة نسبة مشاركة المرأة، وتوصلت الدراسة إلى أنّ أهم محددات المشاركة الاقتصادية للمرأة، هي طبيعة سوق العمل ومستوى التعليم والثقافة للمرأة، وكذلك إجازات الأمومة مدفوعة الأجر.

وهدفت دراسة (Red et al., 2012) إلى تحليل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية التي تؤثر في تمكين المرأة في المشاركة في عملية التنمية الاقتصادية في تركيا. توصلت الدراسة إلى أنّ أبرز عامل يؤثر في مشاركة المرأة الريفية التركية في عملية التنمية الاقتصادية هو مستوى التعليم، وعدد الأطفال في الأسرة.

أما دراسة (Mujahid, 2013) التي هدفت إلى استقصاء أثر العوامل الاقتصادية على مشاركة الإناث في سوق العمل في باكستان خلال الفترة الزمنية 1980-2010، فخلصت إلى وجود أثر إيجابي للسياسات الحكومية المشجعة لعمل الإناث على نسبة المشاركة للإناث في سوق العمل، وتبين وجود علاقة عكسية بين المشاركة الاقتصادية للإناث في سوق العمل والاستثمار الأجنبي المباشر، وعلاقة طردية بين المشاركة الاقتصادية للإناث والنمو الاقتصادي والتضخم، في حين تبين أيضاً أنّ معظم عمالة الإناث في باكستان يعملن في القطاع غير الرسمي.

وفي دراسة (Trimurti and Komalasari, 2014)، التي أجريت في إندونيسيا بين عامي 2004 و2012، وهدفت إلى معرفة أثر النمو الاقتصادي والتضخم على معدلات البطالة، توصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر لكل من النمو الاقتصادي، والحد الأدنى للأجور على معدلات البطالة، بعكس أثر التضخم الذي كان إيجابياً وذا دلالة إحصائية.

كما هدفت دراسة (AL-Refai et al., 2016) إلى تحديد تأثير التطور التكنولوجي على نمو القطاع الصناعي في الأردن للفترة (1990-2014) وعلى قدرة القطاع الصناعي على خلق فرص عمل للمتغلبين. استخدمت الدراسة نموذج ECM لتقدير دالة الإنتاج في القطاع الصناعي الأردني. توصلت الدراسة إلى أنّ للتكنولوجيا أثراً إيجابياً على نمو وتطور القطاع الصناعي وخاصة في جانب التشغيل، وأوصت بضرورة تكثيف استخدام رأس المال التكنولوجي في المدى الطويل لتعزيز معدلات النمو في القطاع الصناعي، وبالتالي خلق فرص عمل جديدة في هذا القطاع.

وأجرت (Suh, 2017) دراسة هدفت إلى معرفة العلاقة بين النمو الاقتصادي الكوري ومشاركة المرأة في القوى العاملة، وذلك من خلال تحليل السلاسل الزمنية للفترة (1980-2014)، وتوصلت الدراسة إلى أنّ مشاركة المرأة في القوى العاملة تتأثر إيجابياً بالعوامل الاجتماعية، وبعدم المساواة في دخل الأسرة، وكذلك بمستوى تعليم المرأة الكورية.

أما دراسة (Gabriel and Schmitz, 2017)، فهذهت إلى تحليل الفروق في الأجور بين الذكور والإناث في سوق العمل في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (1990-2012)، وتوصلت الدراسة إلى وجود فروق في الأجور والعمل بين الذكور والإناث وذلك لصالح الذكور، وأنّ الفارق بين الذكور والإناث من أصول إفريقية يصل إلى حوالي النصف لصالح الذكور، وأنّ نسبة الفروق في الأجور بين الذكور والإناث انخفضت وخاصة في الفترة بين (2007-2009)، كما تبين أنّ فرصة المرأة المتزوجة في الحصول على عمل أقل من فرصة الرجل المتزوج.

وهدفت دراسة (Alrabba, 2017) إلى استقصاء محددات معدلات البطالة في الأردن للفترة (1992-2015) باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR). أظهرت نتائج الدراسة أنّ للاستثمار الخاص أثراً سلبياً على معدلات البطالة في الأردن وأنّ ذلك الأثر يتناقص مع مرور السنوات، بحيث يفسر الاستثمار في السنة التاسعة من بدء تأثيره 1.34% فقط من التغيرات في معدلات البطالة في الأردن، في حين أظهرت نتائج التقدير أنّ أثر التضخم كان موجبا على معدلات البطالة. أوصت الدراسة بإطلاق سياسات اقتصادية توسعية (مالية ونقدية) كفيلة بتحفيز الاستثمار الخاص في الأردن.

وهدفت دراسة العلي (2019) إلى التعرف على محددات البطالة في الأردن للفترة (1990-2017) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL). أظهرت نتائج الدراسة أنّ معدلات البطالة تأثرت سلبياً بكل من حجم التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي والتكوين الرأسمالي (كمؤشر للاستثمار الخاص) والذي كان له الدور الأكبر في تخفيض معدلات البطالة، في حين كان لمعدل التضخم ومعدل الخصوبة أثراً إيجابياً على معدلات البطالة. أوصت الدراسة بتشجيع الصناعات التصديرية في الأردن، وإلى بناء شراكات حقيقية بين الحكومة والقطاع الخاص وضرورة ربط مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل.

أما دراسة (Alawad et al., 2020)؛ فقد هدفت إلى الاستقصاء محددات بطالة الشباب في الأردن، واستخدمت الدراسة نموذج Multinomial logistic regression model (MLM) لتقدير نموذجها القياسي باستخدام البيانات الخاصة بمسح سوق العمل (JLMPS, 2016). توصلت الدراسة إلى أنّ البطالة في الأردن تتحدد بمجموعة من المتغيرات الخاصة بالفرد، أهمها اختلاف النوع الاجتماعي، والمستوى التعليمي، ومكان السكن، والحالة الزوجية. أظهرت النتائج أنّ فرص الشباب الذكور أفضل من فرص الإناث في الحصول على عمل في الأردن وفقاً لتأثيرات العوامل السابقة. أوصت الدراسة بضرورة إيلاء الإناث مزيداً من الاهتمام من خلال دمجها في سوق العمل لتعزيز فرصها في التشغيل.

تناولت أغلب الدراسات السابقة ظاهري البطالة والمشاركة الاقتصادية للإناث - سواء في إطارها المحلي أو الأجنبي- باستخدام بيانات على المستوى الجزئي (Micro level data)، وركزت بمجملها على دور المؤشرات الاجتماعية والديموغرافية أكثر من تركيزها على المتغيرات الاقتصادية. في حين أن الدراسة الحالية تستند في استقصائها وتحليلها إلى بيانات اقتصادية كلية (Macro level data) ولفترة زمنية طويلة نسبياً، باستخدام منهج إحصائي ملائم وكفيل بتقديم تشخيص وافٍ وتقدير سليم لمحددات البطالة والمشاركة الاقتصادية للإناث في الأردن.

6. المرأة في سوق العمل الأردنية:

تعاني سوق العمل الأردنية، من معدلات بطالة مرتفعة بين الشباب وبالأخص بين الإناث، إذ تعتبر معدلات المشاركة الاقتصادية للإناث في سوق العمل الأردنية من أدنى المعدلات في العالم (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2016)، فقد أورد مؤشر المعرفة العالمي أنّ ترتيب الأردن في نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة 128 من أصل 131 دولة حول العالم (مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، 2017)، كما تعاني الإناث في سوق العمل الأردنية من التمييز في الأجر بينها وبين الذكور، إذ يرتفع معدل أجور الذكور بنسبة 67% عن معدل أجور الإناث (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2016). كما أنّ فرص العمل في سوق العمل الأردنية تنقسم بين مهن يعمل بها الذكور ومهن أخرى تختص بها الإناث، وذلك بسبب العوامل الاجتماعية والثقافية التي نشأ عليها أفراد المجتمع، حيث إنّ العوامل الثقافية السائدة في المجتمع عادة ما تحدد الأدوار فيه (أبو غزالة، 2007). كما تأثرت سوق العمل الأردنية بحالة عدم الاستقرار في بعض الدول المجاورة للأردن، حيث أدى الربيع العربي وما أفرزه من أزمات لجوء إلى زيادة عدد سكان المملكة بأكثر من 10% خلال الفترة (2011-2016)، وإلى نشوء تنافس شديد على فرص العمل المتاحة، حيث انخفض عدد المشتغلات الأردنيات من 210 آلاف في عام 2012 إلى حوالي 195 ألف مشتغلة في عام 2014 (العساف، 2015).

7. التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

جدول رقم (1): التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة الرئيسية خلال الأعوام 1970-2017.

المتغير	النتائج المحلي الإجمالي الحقيقي (مليون دينار)	معدل البطالة (%)	معدلات المشاركة الاقتصادية للإناث (%)	عدد السكان من الإناث (ألف)	الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دينار) FDI	معدل الأجر الشهري الحقيقي للإناث (ألف)	القوى العاملة من الإناث (ألف) LF	معدل الدخل السنوي للفرد (دينار) PER
الوسط الحسابي	5192.6	21.8	6.2	2067.5	649.9	187.8	129.3	1181
الوسيط	4151.1	22.2	6.6	1909	110.7	186.5	143	927.1
القيمة العظمى	11641.5	37.5	9.7	4610	2512.7	240.2	302.3	3217.3
القيمة الدنيا	1254.9	4	2.6	800.6	0.2	161.5	19.1	123.9
الانحراف المعياري	3159.9	4.5	2.3	1029.9	835.1	14.6	91.2	891.4

- المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- دائرة الإحصاءات العامة (2017). الكتاب الإحصائي السنوي.
- البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي (أعداد مختلفة). عمان، الأردن.

1.7 الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي: يشير جدول رقم (1) إلى أنّ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي اتجه للارتفاع في معظم سنوات الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 5192.6 مليون دينار أردني خلال سنوات الدراسة، وأنّ قيمة الانحراف المعياري بلغت 3159.9، مما قد يعني أنّ تشتت القيم مرتفع وأنّ قيم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بعيدة عن متوسطها الحسابي بمقدار 3159.9 مليون دينار أردني، كما أنّ أعلى قيمة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بلغت 11641.5 مليون دينار أردني وذلك في عام 2016، وبلغت أقل قيمة حوالي 1254.9 في عام 1970، مما يشير إلى أنّ قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي متزايدة بشكل عام.

2.7 معدلات البطالة للإناث: كانت معدلات البطالة للإناث في الأردن متذبذبة بشكل كبير خلال فترة الدراسة، حيث بلغ المعدل في عام 1978 حوالي 4% بينما وصل في عام 1983 إلى حوالي 37.5%، ونلاحظ أنه في الثلث الأخير من فترة الدراسة كان التذبذب أقل نسبياً من الفترات التي سبقتها. كما بلغ المتوسط الحسابي لمعدلات البطالة خلال فترة هذه الدراسة حوالي 21.8%، وبلغ الانحراف المعياري حوالي 7.5%، وكانت أعلى قيمة للمعدل حوالي 37.5% بينما أقل قيمة 4%.

3.7 معدلات المشاركة الاقتصادية للإناث: بلغ متوسط معدل المشاركة الاقتصادية للإناث خلال فترة الدراسة حوالي 6.2%، وبلغ الانحراف المعياري للقيم عن وسطها الحسابي حوالي 2.3، حيث كانت نسبة المشاركة الأعلى في عام 2007 وبلغت 9.7%، وأدنى قيمة 2.6% في عام 1970.

4.7 عدد السكان الإناث: بلغ المتوسط الحسابي لأعداد الإناث في الأردن خلال فترة الدراسة حوالي 2067.5 ألف نسمة، وبلغت قيمة انحراف القيم عن متوسطها الحسابي حوالي 1029، وسجل أعلى عدد للإناث في الأردن حوالي 4610 ألف نسمة في عام 2016، وأقل عدد بلغ حوالي 800.6 ألف نسمة في عام 1970.

5.7 الاستثمار الأجنبي المباشر: بلغ المتوسط الحسابي لحجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن حوالي 649.9 مليون دينار أردني، وبلغ متوسط انحراف القيم عن متوسطها الحسابي حوالي 835.1، وسجلت أعلى قيمة للاستثمار الأجنبي المباشر حوالي 2512.7 ألف دينار أردني وذلك في عام 2004، في حين بلغت أقل قيمة له حوالي 0.2 مليون دينار أردني وذلك في عام 1972.

6.7 معدل الأجر الشهري الحقيقي للإناث: بلغت قيمة المتوسط الحسابي لمتوسط أجر الإناث في سوق العمل الأردنية حوالي 187.8 دينار أردني بمعدل انحراف للقيم عن متوسطها الحسابي حوالي 14.6 دينار أردني، وبلغت أعلى قيمة لمتوسط الأجر الشهري الحقيقي للإناث حوالي 240 دينار أردني وذلك في عام 1973، بينما بلغت أقل قيمة 161 دينار أردني وذلك في عام 1992. القوى العاملة من الإناث: بلغ متوسط أعداد الإناث العاملات في سوق العمل الأردنية حوالي 129.3 ألف عاملة، وبلغ معدل انحراف القيم عن متوسطها الحسابي سجل حوالي 91.2، وكان أعلى عدد للإناث العاملات في سوق العمل الأردنية 302.3 ألف عاملة في عام 2016، وأقل عدد سجل حوالي 19.1 وذلك في عام 1970.

8.7 معدل الدخل السنوي للفرد: بلغت أعلى قيمة لمعدل الدخل السنوي للفرد في الأردن حوالي 3217.34 ديناراً أردنياً وذلك في عام 2013، وأقل قيمة 132.9 ديناراً أردني في عام 1970، وبلغ المتوسط الحسابي للقيم حوالي 1180.98 ديناراً أردنياً، بينما بلغت قيمة الانحراف المعياري للقيم حوالي 891.4.

8. منهجية الدراسة:

1.8 نموذج الدراسة:

استناداً إلى النظرية الاقتصادية ومن خلال استعراض الدراسات السابقة، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة؛ تم استقصاء محددات معدلات البطالة والمشاركة الاقتصادية لدى الإناث في الاقتصاد الأردني كما في المعادلتين رقم (1) ورقم (2) التاليتين:

$$LFPR_t = \alpha_0 + \alpha_1 LF_t + \alpha_2 POP_t + \alpha_3 PER_t + \alpha_4 FDI_t + \alpha_5 T_t + \varepsilon_{1t} \dots \dots \dots (1)$$

$$UR_t = \beta_0 + \beta_1 W_t + \beta_2 Y_t + \beta_3 LF_t + \beta_4 T_t + \varepsilon_{2t} \dots \dots \dots (2)$$

حيث تشير:

$LFPR_t$ إلى معدل المشاركة الاقتصادية لدى الإناث؛ و

LF_t إلى عدد العاملات والمتعطلات من فئة الأعمار 15 عاماً أو أكثر وضمن سن العمل؛ و

POP_t إلى عدد السكان الإناث؛ و

PER_t إلى متوسط الدخل السنوي الحقيقي للفرد، و

FDI_t إلى الاستثمار الأجنبي المباشر؛ و

UR_t إلى معدل البطالة لدى الإناث؛ و

W_t إلى مستوى الأجور الحقيقية للإناث؛ و

Y_t إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي؛

T_t إلى عنصر الزمن كمؤشر للتطور التكنولوجي.

كما تشير ε_1 و ε_2 إلى متغير حد الخطأ العشوائي (Error Term) في المعادلتين.

2.8 الاختبارات الأولية:

تم إجراء بعض الاختبارات الأولية للسلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة، وهي:

1.2.8 اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية (Unit Root Test)

يشير ملحق (1) إلى أنّ بعض السلاسل الزمنية كانت ساكنة عند المستوى، وبعضها الآخر كان كذلك بعد أخذ الفرق الأول لها، وذلك عند مستوى دلالة إحصائية 1% أو 5% أو 10%، حيث كانت القيمة المحسوبة لاختبار t بالقيمة المطلقة أكبر من القيم الحرجة له، لذا تم رفض الفرضية الصفرية التي تقضي بوجود جذر الوحدة، وذلك بعد استخدام الصيغة اللوغاريتمية لكل متغير، حيث تبين من خلال إجراء بعض الاختبارات الأولية للسلاسل الزمنية أنه يمكن استخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزع (Autoregressive Distribution Lag Model). كما تم إضافة متغير (-3) لـ (LFPR)، لمعادلة معدلات المشاركة الاقتصادية، وتم تقسيم الفترة في معادلة البطالة إلى فترتين بهدف الوصول إلى نتائج أكثر دقة، وذلك بالاعتماد على نتائج الاختبارات الأولية.

2.2.8 اختبار فترات التباطؤ الزمني (Lag Length Selection Test)

تم إجراء اختبار فترات التباطؤ الزمني للتخلص من مشكلة الارتباط الذاتي بين المشاهدات (Serial Correlation)، ويهدف إيجاد عدد فترات التباطؤ الأمثل لكل نموذج، ويتم استخدام مجموعة من المعايير وهي (Lu, 2011):

- Likelihood Ratio Test (LR);
- Final Prediction Error Criterion (FPE);
- Hannan-Quinn Criterion (HQ);
- Akaike Info Criterion (AIC); and
- Schwarz Info (SIC)

تشير نتائج الملحقين (2) و(3) إلى أنّ عدد فترات الإبطاء الزمني الأمثل لمعادلة معدلات المشاركة الاقتصادية للإنانث بلغت ثلاث فترات إبطاء زمني، في حين بلغت عدد فترات الإبطاء الزمني الأمثل لمعادلة معدلات البطالة للإنانث فترة إبطاء زمنية واحدة.

3.2.8 اختبار التكامل المشترك (Co-integration Test)

يعدّ الكشف عن وجود تكامل مشترك بين السلاسل الزمنية، أي وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة من الأمور التي لاقت اهتماماً كبيراً بين الباحثين، حيث إن هناك العديد من الاختبارات التي تُستخدم للكشف عن وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، ومنها اختبار (Johansen & Juselius, 1990) و (Engle & Granger, 1987)، حيث يركز كلٌّ من الاختبارين على أن تكون السلاسل الزمنية للدراسة ساكنة على الفرق الأول، وذلك للحصول على نتائج دقيقة (Pesaran at el., 2001)، كما يقوم منهج الاختبار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) بحل مشكلة سكون السلاسل الزمنية الساكنة بعد أخذ الفروق، حيث يمكن تحليل السلاسل الزمنية الساكنة على الفرق الأول (1) والساكنة على المستوى I(0) أو الخليط بينهم (Hoque & Yusop, 2010).

تم إجراء اختبار التكامل المشترك من خلال إجراء اختبار الحدود لكل من المعادلتين ((log(LFPR)) و ((log(UR)). على اعتبار أنّ المتغيرات المستقلة للمعادلة الأولى هي ((log(LF), LFPR(-3), log(FDI), (T), log(PER), log(POP))، وأنّ المتغيرات المستقلة للمعادلة الثانية هي ((log(W), (log(Y), log(LF), (T)). ويشير اختبار جذر الوحدة إلى أنّ بعض متغيرات كل من المعادلتين الأولى والثانية كان مستقرًا عند المستوى I(0)، بينما كان بعضها الآخر مستقرًا بعد أخذ الفرق الأول I(1) للسلسلة الزمنية، ما يشير إلى احتمالية وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، حيث تم الكشف عن وجود علاقة تكاملية بين متغيرات الدراسة من خلال إجراء اختبار الحدود (Bounds Test Approach)، وذلك باستخدام طريقة الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL (Pesaran at el., 2001).

ويشير ملحق (4) إلى وجود علاقة تكاملية بين متغيرات الدراسة في المعادلة الأولى على اعتبار أنّ كلا من ((log(PER)) و ((log(POP)) و ((log(FDI)) و (T) و ((LFPR(-2)) متغيرات تابعة، حيث كانت قيمة (F-Statistics) المحسوبة أعلى من القيم العليا للحدود الحرجة. وأشارت النتائج أيضاً إلى أنه عند اعتبار متغير عدد القوى العاملة الإنانث متغيراً مستقلاً تكون قيمة (F-Statistics) أعلى من القيم العليا للحدود الحرجة، مما يشير إلى وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين أعداد القوى العاملة الإنانث ومعدلات المشاركة الاقتصادية للإنانث عند مستوى دلالة إحصائية 2.5% و 5% و 10%، وتبين وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين عدد السكان الإنانث ومعدلات المشاركة الاقتصادية للإنانث عند مستوى دلالة إحصائية 2.5% و 5% و 10%، وكذلك وجود علاقة

تكاملية طويلة الأجل بين معدل الدخل السنوي للفرد ومعدلات المشاركة الاقتصادية للإنانث عند مستوى دلالة إحصائية 1% و 2.5% و 5% على الترتيب، وأظهرت النتائج وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات المشاركة الاقتصادية للإنانث عند مستوى دلالة إحصائية 1% و 2.5% و 5%. وكذلك وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين التغير التكنولوجي ومعدلات المشاركة الاقتصادية للإنانث عند مستوى دلالة إحصائية 1% و 2.5% و 5%. وإلى وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين معدلات المشاركة الاقتصادية عند ثلاث فترات إبطاء زمني ومعدلات المشاركة الاقتصادية للإنانث عند الزمن (T) عند مستوى معنوية 1% و 2.5% و 5%. كما أشارت المعادلة الأولى للدراسة إلى وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، وإلى وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل. وذلك عند اعتبار أن متغير $(\log(LFPR))$ متغير تابع.

أما المعادلة الثانية؛ فقد تم فيها تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين، وتم إجراء اختبار الحدود على مرحلتين، حيث أشارت نتائج المرحلة الأولى وهي الفترة الزمنية 1970-1995، إلى وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة على اعتبار أن $(\log(W))$ و $(\log(Y))$ و $(\log(LF))$ و (T) متغير تابع، حيث إن قيمة (F-Statistics) المحسوبة أعلى من القيم العليا للحدود الحرجة. أما عند اعتبار أن متغير $(\log(W))$ متغير مستقل فأشارت النتائج إلى أن قيمة (F-Statistics) المحسوبة أقل من القيم العليا للحدود الحرجة. لذا لم ترفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك طويل الأجل. كما أظهرت النتائج وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين متغير الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة للإنانث عند مستوى دلالة إحصائية 1% و 2.5% و 5%. وإلى وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين متغير مستوى الأجور الحقيقية للإنانث ومعدلات البطالة للإنانث عند مستوى دلالة إحصائية 1% و 2.5% و 5%. وإلى وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين متغير عدد القوى العاملة للإنانث ومعدلات البطالة للإنانث عند مستوى دلالة إحصائية 1% و 2.5% و 5%. ووجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين التغير التكنولوجي ومعدلات البطالة للإنانث عند مستوى دلالة إحصائية 1% و 2.5% و 5%. أي أننا نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك. وفي حال اعتبار $(\log(UR))$ متغيراً مستقلاً فإن نتائج الاختبار تشير إلى عدم وجود تكامل مشترك عند مستوى دلالة إحصائية 5% أو 2.5% أو 1%. أي أن قيمة (F-Statistics) المحسوبة أقل من القيمة العليا للحدود الحرجة، وبالتالي فإن متغيرات معادلة معدل البطالة للإنانث خلال الفترة الأولى ليس بينها علاقة تكاملية في المدى الطويل على اعتبار أن متغير $(\log(UR))$ متغير تابع في المعادلة الثانية للدراسة.

وبينت نتائج اختبار المرحلة الثانية للفترة الزمنية 1995-2017 وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة عند اعتبار كل من $(\log(Y))$ و $(\log(LF))$ و (T) متغيرات تابعة، أي أن قيمة (F-Statistics) المحسوبة أعلى من القيم العليا عند الحدود الحرجة، وعليه تم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، مما يشير إلى وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل البطالة للإنانث عند مستوى دلالة إحصائية 1% و 2.5% و 5%. وإلى وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين أعداد القوى العاملة للإنانث ومعدل البطالة للإنانث عند مستوى دلالة إحصائية 1% و 2.5% و 5%. وكذلك وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين التغير التكنولوجي ومعدل البطالة للإنانث عند مستوى دلالة إحصائية 1% و 2.5% و 5%. وعند اعتبار أن متغير $(\log(W))$ متغير مستقل أشارت النتائج إلى أن قيمة (F-Statistics) المحسوبة أقل من القيم العليا للحدود الحرجة، لذا لم يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك طويل الأجل. وبما أن المعادلة الأولى للدراسة أشارت إلى وجود تكامل مشترك، وبالتالي وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين متغيرات معادلة معدل البطالة للإنانث عند مستوى دلالة إحصائية 1% و 2.5% و 5%. أي أننا نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك، وذلك خلال الفترة الزمنية 1995-2017.

9. تحليل النتائج

بسبب اختلاف درجة سكون البيانات سواء عند المستوى، أو عند الفرق الأول، أو عند خليط بينهما، يمكن استخدام منهج ARDL في هذه الدراسة للكشف عن العلاقة طويلة الأجل، حيث إنه استخدم في العديد من الأبحاث (Peseran et al. (1996), Peseran and pesaran (1997), Peseran et al. (2001). كما يمكن منهج ARDL من تقدير المعلومات على المدى الطويل والقصير في وقت واحد، حيث يستخدم النموذج عدداً كافياً من فترات الإبطاء الزمني المناسبة للنموذج (Shrestha & Chowdhury, 2005).

يشير ملحق رقم (5) إلى أن النماذج الاقتصادية في الدراسة تخلو من مشكلة الارتباط المتسلسل بين الأخطاء العشوائية، حيث كانت الدلالة الإحصائية لقيمة (F-Statistics) لكل منها أكبر من 5%. لذا تم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود مشكلة ارتباط متسلسل بين الأخطاء العشوائية لمتغيرات الدراسة. كما تبين أن النماذج المستخدمة تخلو من مشكلة ثبات تباين حد الخطأ، حيث كانت الدلالة الإحصائية لقيمة (F-Statistics) أكبر من 10%. وبالتالي تم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على ثبات تباين حد الخطأ. وعليه فإن النماذج المستخدمة تتصف بالكفاءة، وأن نتائج التقدير ذات دلالة وقابلة للتفسير.

أولاً: بينت نتائج اختبارات التحليل القياسي أنفة الذكر ما يلي:

أ. تبين أن بعض السلاسل الزمنية كانت ساكنة عند المستوى، وبعضها ساكنة بعد أخذ الفرق الأول عند مستوى معنوية 1% و 5%

و10%، وتبين من خلال إجراء بعض الاختبارات الأولية للسلاسل الزمنية أنه يمكن استخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزع (Autoregressive Distribution Lag Model).

ب. بلغ عدد فترات الإبطاء الزمني الأمثل لمعادلة معدلات المشاركة الاقتصادية للإناث ثلاث فترات، في حين بلغ عدد فترات الإبطاء الزمني الأمثل لمعادلة معدلات البطالة للإناث فترة إبطاء زمنية واحدة.

ج. هناك علاقة تكاملية طويلة الأجل بين عدد السكان الإناث ومعدلات المشاركة الاقتصادية للإناث عند مستويات معنوية 2.5% و 5% و10%. كما أنّ هناك علاقة تكاملية طويلة الأجل بين معدل الدخل السنوي للفرد ومعدلات المشاركة الاقتصادية للإناث عند مستويات معنوية 2.5% و5%. وأشارت النتائج أيضاً إلى وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات المشاركة الاقتصادية للإناث عند مستويات معنوية 1% و2.5% و5%. وإلى وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين متغير مستوى الأجور الحقيقية للإناث ومعدلات البطالة للإناث عند مستوى دلالة إحصائية 1% و2.5% و5%. وكذلك وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين التغير التكنولوجي ومعدلات المشاركة الاقتصادية للإناث عند مستويات معنوية 1% و2.5% و5%. وإلى وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين معدلات المشاركة الاقتصادية عند ثلاث فترات إبطاء زمني ومعدلات المشاركة الاقتصادية للإناث عند الزمن (t) عند مستويات معنوية 1% و2.5% و5%.

د. أشارت نتائج اختبار الحدود إلى ضرورة تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين فيما يخص معادلة البطالة لدى الإناث، حيث أشارت نتائج المرحلة الأولى وهي الفترة الزمنية 1970-1995، إلى عدم وجود علاقة تكاملية بين متغيرات المعادلة في المدى الطويل، بعكس ما أشارت نتائج اختبار المرحلة الثانية للفترة الزمنية 1995-2017 من وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين متغيرات ذات المعادلة (ملحق 4).

ثانياً: بينت نتائج تقدير المرونات في المدى الطويل الخاصة بمحددات معدل المشاركة الاقتصادية للإناث في سوق العمل الأردنية ما يلي:

أ. أن ارتفاع معدل الدخل السنوي للفرد بنسبة 1% يسهم في زيادة معدلات المشاركة الاقتصادية للإناث بنسبة 0.03%، وتتوافق هذه النتائج مع توصلت له دراسة (Tasseven et. al, 2016). (ملحق 6).

ب. أشارت النتائج إلى أنّ زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض معدل المشاركة الاقتصادية للإناث بنسبة 0.001% (ملحق 6)، وتفسّر هذه النتيجة في أن الإستثمار الأجنبي لا يسهم بشكل كبير في زيادة تشغيل الإناث في سوق العمل الأردنية، وقد يعود ذلك لسبب أنّ الاستثمارات الأجنبية تعمل على تشغيل عمالة وافدة، وتتفق هذه النتيجة مع توصلت له دراسة (Mujahid, 2013).

ج. تبين أن ارتفاع معدلات المشاركة الاقتصادية عند ثلاث فترات إبطاء بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض المعدلات الحالية للمشاركة الاقتصادية بنسبة 0.14% (ملحق 6)، وقد يعزى ذلك إلى أنّ تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي في الأردن بشكل عام لا يؤثر على مستويات الأسعار والأجور في سوق العمل، لأنّ سوق العمل الأردنية في حالة إشباع في الفترة الحالية نتيجة ارتفاع مستويات التوظيف في فترات سابقة، وخاصة القطاع العام.

د. تبين وجود أثر إيجابي لأعداد القوى العاملة للإناث على معدلات المشاركة الاقتصادية، إذ إنّ الزيادة في أعداد القوى العاملة للإناث بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة بنسبة 0.48% في معدلات المشاركة الاقتصادية للإناث، بالتالي فإنّ الزيادة في عرض العمل للقوى العاملة للإناث يسهم في زيادة نسب مشاركتهم الاقتصادية (الطلافة، 1993).

هـ. وتبين أيضاً وجود أثر إيجابي للتطور التكنولوجي على معدلات المشاركة الاقتصادية للإناث، بحيث إنه مع كل سنة تمر تزيد معدلات المشاركة الاقتصادية للإناث بالمتوسط بنسبة 0.57% (ملحق 6)، ما يشير إلى أنّ عنصر التكنولوجيا كان مُعززاً للطلب على العمالة من الإناث (عدد المشتغلات) في سوق العمل، ولم يكن التطور التكنولوجي عامل إحلال للعمالة من الإناث، بل إنّ ذلك التطور عمل على توسيع نطاق الإنتاج وبالتالي إحداث معدلات نمو اقتصادي كفيلاً بزيادة الطلب على العمالة إناثاً وذكوراً.

لذا يمكن كتابة العلاقة طويلة الأجل لمحددات المشاركة الاقتصادية للإناث كما يلي:

$$\text{Log}(LFPR) = -0.24 + 0.48 \log(LF) - 0.18 \log(POP) + 0.03 \log(PER) + 0.001 \log(FDI) + 0.57 (T) - 0.14 LFPR (-3)$$

ثالثاً: بينت نتائج تقدير المرونات في المدى الطويل الخاصة بمحددات معدل البطالة للإناث في سوق العمل الأردنية ما يلي:

أ. عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات معادلة البطالة خلال الفترة الأولى (1970-1995) (ملحق 7)، حيث إنه لا يمكن اعتماد نتائج التقدير على المدى الطويل، ويمكن تفسير ذلك من خلال بعض العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي أثرت على سوق العمل الأردنية خلال تلك الفترة، وفي مقدمتها استمرار هجرات العمل إلى الأردن، دون تبني الحكومة لسياسات فاعلة لتنظيم سوق العمل ولتخفيف التشوهات (Imperfections) فيه، وهو ما ساهم في خلق اختلالات في هيكل سوق العمل بشكل عام (Domingo at el., 2007). يضاف إلى ذلك استمرار انخفاض الطلب المحلي والخارجي على قوة العمل الأردنية، حيث شهدت سوق العمل الأردنية في تلك الفترة ارتفاعاً في معدلات البطالة بسبب

الأزمة الاقتصادية وتبعاتها السلبية في أواخر عام 1988 وكذلك تبعات حرب الخليج الثانية في عام 1991 وما نجم عنها من عودة جزء من العمالة الأردنية المهاجرة إلى الأردن (Choudhry et al., 2012).

ب. أشارت النتائج إلى أنّ الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة معدل البطالة للإناث بنسبة 0.65% (ملحق 7)، مما يعني أنّ النمو الاقتصادي يسهم في استحداث فرص عمل للإناث، ويعزز من مشاركتهم في النشاط الاقتصادي، ولا تتفق هذه النتيجة مع ما انتهت إليه دراسة (Mujahid, 2013).

ج. كما أشارت النتائج إلى أنّ الزيادة في أعداد القوى العاملة/الإناث بنسبة 1% يؤثر في زيادة معدلات البطالة بين الإناث بنسبة 0.28% (ملحق 7)، وقد يُعزى ذلك إلى أنّ الزيادة في عرض العمل تساهم في انخفاض في الأجور الحقيقية، ويقلل بالتالي من رغبة الإناث بالعمل عند أجر منخفض فترتفع تبعاً لمعدلات البطالة، وتتفق هذه النتائج مع ما أوردته دراسة (Tachibanaki and Sakurai, 1991).

د. وتبين وجود أثر سلبي للتطور التكنولوجي على معدلات البطالة للإناث، بحيث إنه مع كل سنة تمر تنخفض معدلات البطالة للإناث بالمتوسط بنسبة 0.04% (ملحق 7). ما يشير إلى أنّ التطور التكنولوجي يحدث توسعاً في القاعدة الإنتاجية للاقتصاد ويزيد الطلب على العمالة، و يسهم بالتالي في استحداث فرص عمل جديدة في الاقتصاد، وإلى تخفيض معدلات البطالة بين الإناث.

وبالتالي يمكن كتابة العلاقة طويلة الأجل لمحددات معدل البطالة عند الإناث كما يلي:

$$\text{Log}(UR) = -3.66 + 0.79 \log(W) + 0.65 \log(Y) + 0.28 \log(LF) - 0.04(T)$$

رابعاً: بينت نتائج تقدير المرونات في المدى القصير أنّ إشارة معاملات تصحيح الخطأ ((CoinEq(-1)) سالبة في معادلتنا الدراسة المقدرتين، حيث يعدّ معامل تصحيح الخطأ من أهمّ المعلمات المقدرة على المدى القصير في منهجية (ARDL)، وأظهرت النتائج أنّ قيمة معامل تصحيح الخطأ في النموذج المقدر لمعادلة معدلات المشاركة الاقتصادية للإناث بلغت (-0.46) وكان ذات دلالة إحصائية عند مستوى أقل من 1% (ملحق 8)، وهذا يؤكد أنّ التوازن في المدى القصير يقترب من التوازن في المدى الطويل، وأنّ حوالي 50% من الاختلالات في التوازن التي تحدث في الفترة السابقة يتم تصحيحها في الفترة اللاحقة. وبالمقابل بلغت قيمة معامل تصحيح الخطأ في النموذج المقدر لمعادلة معدل البطالة للإناث خلال السنوات 1995-1970، حوالي (-0.22) وكانت أيضاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى أقل من 1% (0.0040) (ملحق 9)، ويدل ذلك على أنّ التوازن في المدى القصير يقترب من التوازن في المدى الطويل، وأنّ ما يقارب 20% من الاختلالات في التوازن التي تحدث في الفترة السابقة يتم تصحيحها في الفترة اللاحقة، في حين بلغ معامل تصحيح الخطأ في النموذج المقدر لمعادلة معدل البطالة للإناث خلال السنوات 2017-1995، حوالي (-0.93) وكان ذا دلالة إحصائية عند مستوى أقل من 1%، أي أنّ التوازن في المدى القصير يقترب من التوازن في المدى الطويل، وأنّ ما يقارب 90% من الاختلالات التي تحدث في الفترة السابقة يتم تصحيحها في الفترة اللاحقة. وهذا يشير إلى وجود علاقة تكاملية قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة، وأنّ التغيرات في المدى الطويل تستغرق أقلّ من عام ليتم تصحيحها في المدى القصير.

10. خلاصة:

أظهرت نتائج الدراسة بحسب نتائج اختبار التكامل المشترك وجود علاقة طويلة الأجل بين معدل المشاركة الاقتصادية للإناث وكلّ من أعداد السكان من الإناث، والقوى العاملة/الإناث، ومعدل الدخل السنوي للفرد، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتغير التكنولوجي. وتبين كذلك وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين كلّ من متغير معدل البطالة للإناث والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومستوى الأجر الحقيقي للإناث، وعدد القوى العاملة من الإناث، والتغير التكنولوجي. وبينت النتائج أيضاً أنّ معدلات المشاركة الاقتصادية للإناث تتأثر إيجابياً بمستوى الدخل السنوي للفرد، حيث إنّ ارتفاع معدل الدخل السنوي للفرد بنسبة 1% يسهم في زيادة معدل المشاركة الاقتصادية للإناث بنسبة 0.03%. كما أظهرت النتائج أنّ معدلات المشاركة الاقتصادية للإناث تتأثر إيجابياً بأعداد القوى العاملة من الإناث، حيث إنّ ارتفاع أعداد القوى العاملة من الإناث بنسبة 1% يسهم في زيادة المشاركة الاقتصادية للإناث بنسبة 0.48%، ما يشير إلى وجود تأثيرين متباينين لأعداد القوى العاملة/الإناث على معدلات المشاركة الاقتصادية للإناث؛ الأول إيجابي في المدى الطويل والثاني سلبي في المدى القصير. في حين أظهرت النتائج أنّ معدلات المشاركة الاقتصادية للإناث تتأثر سلباً بأعداد السكان من الإناث، حيث تسهم الزيادة في أعداد السكان الإناث بنسبة 1% في انخفاض معدلات المشاركة الاقتصادية للإناث بنسبة 0.18%. وهذا يشير إلى أنّ غالبية الداخلين الجدد إلى سوق العمل من الإناث بسبب الزيادة في عدد السكان يُصنّفون بأنهم غير نشيطات اقتصادياً، أو أنهم خارج نطاق قوة العمل؛ إما بسبب الالتحاق بالتعليم، أو كونهم ضمن "قوة العمل المحبطة"، أو بسبب الانسحاب من سوق العمل في حالة الزواج أو الهجرة للخارج. أما الاستثمار الأجنبي المباشر، فكان له أثر إيجابي على معدلات المشاركة الاقتصادية للإناث في المدى الطويل وكذلك في المدى القصير، حيث إنّ الزيادة في حجم الاستثمار

الأجنبي المباشر بنسبة 1% تؤثر في ارتفاع معدلات المشاركة الاقتصادية للإناث بنسبة 0.001%. وتبين أيضا وجود أثر إيجابي للتطور التكنولوجي على معدلات المشاركة الاقتصادية للإناث على المدى الطويل وفي المدى القصير، بحيث إنه مع كل سنة تمر تزيد معدلات المشاركة الاقتصادية للإناث بالمتوسط بنسبة 0.57%. وأبرزت النتائج أن النمو الاقتصادي ممثلا بالنتائج المحلي الإجمالي لم يكن له دور في تخفيض معدلات البطالة بين الإناث، وهذا يشير إلى أن معدلات الزيادة في عرض قوة العمل من الإناث تفوق معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة. وأخيرا بينت النتائج أن الزيادة في أعداد القوى العاملة من الإناث بنسبة 1% تسهم في زيادة معدلات البطالة بنسبة 0.28%. وبما يشير إلى أن زيادة عرض قوة العمل من الإناث يفوق الطلب على العمالة من الإناث ممثلة بعدد فرص العمل المستحدثة للإناث في الاقتصاد الوطني.

توصي الدراسة باتخاذ كافة السبل الكفيلة بتحفيز النمو الاقتصادي، وبالتالي تسريع وتيرة خلق فرص عمل جديدة في الاقتصاد الوطني، وكذلك ربط حجم الحوافز والاعفاءات الممنوحة للاستثمار الأجنبي بمدى استخدامه للأردنيين وخاصة الإناث. إضافة إلى ذلك، ضرورة توفير التأهيل والتدريب الملائم الذي يمكن المرأة الأردنية من المنافسة للاستثمار بفرص العمل المستحدثة في سوق العمل.

هذا البحث مستل من رسالة الماجستير للباحث الأول.

المصادر والمراجع

- أبو غزالة، هيفاء وشكري، شربين (2007). الكاشف في الجندر والتنمية: حقيقة مرجعية. صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، عمان، الأردن.
- البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي (أعداد مختلفة). عمان، الأردن.
- دائرة الإحصاءات العامة (2011). حالة البطالة في الأردن 2010.
- دائرة الإحصاءات العامة (2017). الكتاب الإحصائي السنوي.
- الطراونة، ياسين (1999). مشاركة المرأة في القوى العاملة الأردنية: تطبيق على إقليم الشمال: دراسة تحليلية قياسية. رسالة ماجستير غير منشورة.
- الطلافة، حسين (1993). عرض العمل ومعدل المشاركة في القوى العاملة في الأردن، مجلة أبحاث اليرموك - سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 9، العدد 4، ص ص 271-307.
- العساف، غازي إبراهيم (2015). مساهمة المرأة الأردنية في سوق العمل، الواقع والتحديات، المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية، ص ص 1-189.
- العلي، ثائر (2019). محددات البطالة في الأردن: دراسة تحليلية للفترة (1990-2017). رسالة ماجستير غير منشورة. قسم الاقتصاد/ جامعة اليرموك. إربد، الأردن.
- مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة (2017). مؤشر المعرفة العالمي.
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي (2016). البرنامج التنموي التنفيذي (2016-2018)، عمان، الأردن.

References

- Abu Ghazaleh, H. and Shukri, S. (2007), *A Reference Bulletin in Gender and Development*, UNIFEM, Amman, Jordan.
- Al- Assaf, Ghazi (2015), *Contribution of the Jordanian Women in the Labor Market: Reality and Challenges*, National Center for Human Resources Development (NCHRD), 1-189.
- Al-Talafha, Hussein (1993). Labor Supply and Labor Force Participation Rates in Jordan, *Abhath Al-Yarmouk-Humanities & Social Sciences Series*, 9(4): 271-307
- Al- Tarawneh, Y. (1999), *Women's Participation in the Jordanian Labor Force: An Applied Study for the Northern Region of Jordan – An Econometric Study*, Unpublished Master Thesis, Yarmouk University, Irbid, Jordan.
- Al-Ali, Thaer (2019), *Determinants of Unemployment in Jordan: An Analytical Study (1990-2017)*, Unpublished Master Thesis, Department of Economics, Yarmouk University, Irbid, Jordan.
- Alawad, A. S., Kreishan, F., & Selim, M. (2020), Determinants of Youth Unemployment: Evidence from Jordan, *International Journal of Economics & Business Administration (IJEBA)*, 8(4): 152-165.
- Alrabba, M. I. M. (2017), The Determinants of Unemployment Rate in Jordan: A Multivariate Approach, *International Journal of Economics and Finance*, 9(11): 109-117.
- AL-Refai, M. F., Abdelhadi, S., & Al-Qaraein, A. A. (2016). The impact of technological development on Jordanian industrial sector. *International Journal of Business and Management*, 11(4): 291-298.
- Bahh- Boateng, William (2013), Determinants of Unemployment in Ghana, *Africa Development Review*, 25(4): 385-399.
- Choudhry, Misbah Tanveer and Marelli, Enrico and Signorelli, Marcello (2012). Youth Unemployment Rate and Impact of Financial Crises, *International Journal of Manpower*, 33(1): 76-95.
- Department of Statistics (2011), *The State of Unemployment in Jordan*.
- Department of Statistics (2017), *Statistical Yearbook*.

- Domingo, Andreu and Gil-Alonso, Fernando and Robertson, Glenn (2007), Immigration and Changing Labor Force Structure in the Southern European Union, *Population (English Edition, 2002-2015)*, 62(4): 709-727.
- Dornbusch, R. and Fischer, S. and Sparks, S. (1989), *Macroeconomics*, Third Canadian Edition, McGraw- Hill Ryerson Limited, New York.
- Edwards, E. O. (1959), Classical and Keynesian Employment Theories: A Reconciliation. *The Quarterly Journal of Economics*, 73(3): 407-428.
- Engle, R.F. and C.W.J. Granger (1987), Cointegration and Error Correction Representation: Estimation and Testing, *Econometrica*, 55: 251-276.
- Gabriel, Paul and Schmitze, Susanne (2017), An Empirical Analysis of Recent Trends in Gender Wage Differences for US Workers, *The Journal of Applied Business and Economics*, 19: 10-26.
- Hoque, M. and Yusop, Z. (2010), Impact of Trade Liberalization on Aggregate Import in Bangladesh: ARDL Approach, *Journal of Asian Economics*, 21: 37-50.
- Jaumotte, Florence (2003), Female Labour Force Participation: Past Trends and Main Determinants in OECD Countries, *OECD Economics Department Working Paper*, 376: 67.
- Johansen, S. and Juselius, K. (1990), Maximum Likelihood Estimation and Influence on Co- integration with Application to the Demand for Money, *Oxford Bulletin of Economics and Statistics*, 52(2): 170-205.
- Juhn, C., & Potter, S. (2006), Changes in Labor Force Participation in the United States, *Journal of Economic Perspectives*, 20(3): 27-46.
- Knotek II, E. S. (2007), How Useful is Okun's Law? *Economic Review-Federal Reserve Bank of Kansas City*, 92(4): 73.
- Luckett, Dudley G. (1976), *Money and Banking*, McGraw- Hill, New York.
- Mankiw, N. Gregory (2008), *Principle of Microeconomic*, Fifth Edition Harvard University, USA.
- Mankiw, N. Gregory (2009), *Macroeconomic*, Seventh Edition, Harvard University, USA.
- Ministry of Planning and International Cooperation (2016), *Executive Development Program (2016-2018)*, Amman, Jordan.
- Mohammed Bin Rashid Al Maktoum Knowledge Foundation (2017), *Global Knowledge Index*.
- Mujahid, Nooreen (2013), Economic Determinants and Female Labour Force Participation: An Empirical Analysis of Pakistan, *Developing Country Studies*, 3(7): 12-24.
- Pesaran M. H. and Pesaran B. (1997), *Working with Microfit 4.0: interactive econometric analysis*. Oxford University Press, Oxford.
- Pesaran, M. H. and Shin, Y. and Shin R. J. (2001), Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships. *Journal of Applied Econometrics*, 16: 289-326.
- Pesaran, M. H. and Shin, Y. and Smith, R. (1996), Testing the existence of a long-run relationship. *DAE Working Paper Series, No. 9622*, University of Cambridge, Department of Applied Economics: Cambridge.
- Rad, S., Çelik Ates, H., Delioğlan, Ş., Polatöz, S., & Özçömlekçi, G. (2012). Participation of Rural Women in Sustainable Development—Demographical and Socio- Economic Determinants. *Sustainable Development*, 20(2): 71-84.
- Shrestha, M. B. and Chowdhury (2005), ARDL Modeling Approach to Testing the Financial Liberalization Hypothesis. University of Wollongong, online research. Retrieved August 21, 2019, from (<https://ro.uow.edu.au/cgi/viewcontent.cgi?article=1122&context=commwkpapers>).
- Suh, Moon- Gi (2017), Determinants of Female Labour Force Participation in South Korea: Tracing Out the U-Shaped Curved by Economic Growth, *Social Indicators Research*, 131: 255-269.
- Tachibanaki, Toshiaki and Sakurai, Kojiro (1991), Labor Supply and Unemployment in Japan, *European Economic Review*, 35(8): 1575-1587.
- Tansel, Ayeit (2002), *Economic Development and Female Labour Force Participation in Turkey: Time- Series Evidence and Cross- Province Estimate*, Economic Research Centre.
- Taşseven, Ö., Altaş, D., & Turgut, Ü. N. (2016), The determinants of female labor force participation for OECD countries. *Uluslararası Ekonomik Araştırmalar Dergisi*, 2(2): 27-38.
- The Central Bank of Jordan, *Annual Report* (Different issues), Amman, Jordan.
- Trimurti, Christimulia Purnama and Komalasari, Yeyen (2014), Determinants of Unemployment: Empirical Evidence From 7 Provinces in Indonesia, *Scientific Research Journal (SCIR)*, 7: 5-9.
- Van der Veen, A., & Evers, G. H. M. (1984). A Labor-supply Function for Females in the Netherlands. *De Economist*, 132(3), 367-376.